دور البرنامج في المناطق الحضرية*

مشروع سياسة

مشاورة غير رسمية

9 مارس/آذار 2018

* تظهر هذه الوثيقة في برنامج العمل الحالي للمجلس التنفيذي لفترة السنتين (2018-2019) تحت عنوان "سياسة الأمن الغذائي في المناطق الحضري". وسوف تُقدَّم معلومات في المشاورة غير الرسمية يوم 9 مارس/آذار 2018 عن العنوان الجديد المقترح.

السياق

1- يُعتبر التّمدين السريع من أهم التوجهات الكاسحة التي سوف تؤثر في جهود التنمية العالمية.[1] فبينما يعيش أكثر من نصف سكان العالم بالفعل في بلدات ومدن،[2] من المتوقع أن يزداد التوسع الحضري على مدار الجيل القادم. ونتيجة لذلك، فإن قرابة ثلثي سكان العالم سوف يعيشون في بلدات ومدن بحلول عام 2050.[3] وسوف يحدث معظم هذا النمو الحضري الإضافي في بلدان الدخل المتوسط، وخاصة في بلدان الدخل المنخفض[4] وبناءً على المسار الحضري الحالي، من المتوقع أن يؤدي هذا إلى تحفيز النمو الاقتصادي الكلي، وبذلك ينتشل ملايين السكان من دائرة الفقر. ومع هذا، سيكون هناك عدد متزايد من السكان الجوعى والذين يعانون من سوء التغذية يعيشون في بلدات ومدن. والسبب في هذا هو أن الطريقة السريعة والعشوائية جداً التي تتسم بها البلدات والمدن تؤدي إلى ظهور تحديات أخرى. فالتمدين يرتبط بالتفاوتات الاجتماعية المتزايدة، وبناءً على بعض التقديرات، فإن هذا يمكن أن يترك ما يصل إلى ثلاثة مليارات من السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بحلول عام 2050، دون مساكن بأسعار معقولة أو دون الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.[5] كما أن ذلك يؤدي إلى التركيز المكاني للمخاطر، نظراً لأن الكثافات السكانية تتزايد في البيئات الحضرية المخططة بطريقة سيئة والتي تكون عرضة للأخطار الطبيعية. وفي الوقت نفسه، فإن الزحف الحضري العشوائي يتعدّى على الأرض المنتجة ويترك آثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية، ليس فقط في محيط البلدات والمدن، وإنما يمتد أيضاً إلى المناطق الزراعية النائية.

2- وتشير هذه الاتجاهات بوضوح إلى أنه لن يكون من الممكن بالنسبة للبلدان بلوغ غاياتها في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع، ما لم تُحرز أيضاً تقدماً كبيراً في إطار الهدف 11 الخاص بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ولن تكون المناطق الحضرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة إلاّ عندما تنعكس آثار التمدين السريع المتعلقة بالأغذية والتغذية بصورة وافية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج. وتُدرك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورتها الحالية العلاقة المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة المختلفة، وبذلك تتيح فرصة لضمان معالجة هذه القضايا بصورة متسقة عن طريق نُهج متعددة القطاعات ومتكاملة. وقد تم أيضاً تعميم الاعتبارات الحضرية في عدد من الصكوك والعمليات السياسية العالمية الهامة الأخرى. فعلى سبيل المثال، يُطالب إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث بزيادة التركيز على صمود المدن، في حين أن اتفاق باريس المعني بتغيُّر المناخ يُدرك أن الإدارة الجيدة للتمدين يمكن أن تُيسِّر خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

3- وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) عام 2016، اعتمد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الحكوميون الآخرون "الخطة الحضرية الجديدة" الرائدة، والتي تُمثل التوافق العالمي على كيفية تحقيق التقدم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالنسبة للبلدات والمدن. وتعترف الخطة الحضرية الجديدة بأن الأمن الغذائي والتغذية من بين الاعتبارات الحاسمة في عالم يتمدين بسرعة، بينما تسلط الضوء على مواطن الضعف الخاصة المتعلقة بفئات مهمَّشة معيَّنة، بما في ذلك سكان الأحياء العشوائية (والتي يشار إليها فيما بعد بعبارة "الأحياء الفقيرة"). وهي تُلزم البلدان بجملة أمور من بينها ضمان حصول الفئات المهمَّشة في المنطق الحضرية على خدمات اجتماعية أساسية مُحسَّنة، والارتقاء بالأحياء الفقيرة عن طريق إدماجها بصورة أفضل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدن، مع بذل جهود أكبر لتحسين الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك عن طريق تعزيز نُظم الأغذية. ولتحقيق هذه الأهداف، فإن الخطة الحضرية الجديدة تُعرب عن دعمها لتطوير نماذج رأسية وأفقية لتوزيع الموارد المالية، بغرض تعزيز التنمية المحلية المتكاملة والمتوازنة ضمن أمور أخرى.

---

[1] تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية ببرامج منظومة الأمم المتحدة عن دورتها الثلاثة والثلاثين، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، 16 و17 مارس/آذار 2017 (CEB/2017/4).

[2] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، "توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام 2014".

[3] المصدر نفسه.

[4] يُعزى التمدين إلى توليفة من ثلاثة عوامل رئيسية: 1) النمو السكاني الطبيعي؛ 2) الهجرة الريفية إلى الحضر؛ 3) إعادة تصنيف الحدود الإدارية.

[5] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم عام 2013: تحديات التنمية المستدامة".

4- ومع وجود إطار السياسة العالمية، تحتاج الدول وشركاؤها في التنمية الآن إلى توجيه اهتمامها نحو التنفيذ على أرض الواقع. وفي البيئات ذات الموارد المحدودة بدرجة كبيرة أو التي تأثرت باضطرابات كبيرة، فإنه قد يلزم تعزيز القدرات بصورة مؤقتة.[6] وستحتاج البلدان أيضاً إلى دعم طويل الأجل لضمان أن تضع سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها في الاعتبار أهمية الأمن الغذائي والتغذية، وأنها تتواءم بصورة جيدة مع السياقات الحضرية. وهذا يتضمن خصائص مادية مختلفة، مثل الحدود البلدية الواضحة، والبيئة المعمورة، والتركيز الزائد نسبياً للهياكل الإدارية، والخدمات الرئيسية، والبنية التحتية، وخصائص اجتماعية من قبيل التنوع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الكبير بصورة نسبية، وروابط اجتماعية ضعيفة، ومعايير جنسانية متغيرة. ويبدو الاقتصادي أيضاً مختلفاً جداً في المناطق الحضرية، إذ يعتمد بصورة حصرية تقريباً على الأموال النقدية، ويعتبر أكثر حساسية إزاء الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وعلاوة على ذلك، فإن سُبل كسب العيش للسكان الحضريين تعتمد بصورة مباشرة على رأس المال البشري والمالي وليس على رأس المال الطبيعي والمادي.

5- وفي إطار هذه الصورة الأوسع، فإنه يلزم أن تضع النُهج والأدوات في اعتبارها أيضاً تلك السمات الخاصة بالأحياء الفقيرة. وهذا يشمل الوضع السكني غير المأمون للسكان، بما في ذلك الافتقار إلى الحيازة، وهو ما يعني أنهم معرضون للطرد أو الإخلاء القسري. وهذا يشمل أيضاً الاكتظاظ وسوء الحصول عموماً على الخدمات الأساسية الجوهرية مثل الصحة، والتعليم، ومياه الشرب. ويميل سكان الأحياء الفقيرة إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على نُظم الأغذية غير الرسمية مثل الباعة المتجولين، كما يعتمدون على سُبل كسب عيش غير رسمية مثل العمالة اليومية غير الماهرة والعمل المنزلي. ولتعقيد الأمور بدرجة أكبر، توجد في أحيان كثيرة هياكل حكم غير رسمية، وكذلك مستويات عالية نسبياً من جرائم العنف.

التأمل في عمل البرنامج في البيئات الحضرية

6- اعتمد **البرنامج** سياسة بشأن انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية في عام 2002، ولكن حافظته الحضرية اتسعت بدرجة كبيرة في الفترة الأخيرة فقط. وكان هذا التوسع مدفوعاً إلى حد كبير بسلسلة من الأحداث المثيرة التي أسفرت عن مستويات غير مسبوقة من الاحتياجات الإنسانية في البلدات والمدن على نطاق العالم. وقد تمثَّل أول هذه الأحداث في أزمة أسعار الأغذية العالمية التي تأثر بها فقراء الحضر بصورة غير متناسبة، وعجز الملايين منهم بصورة مفاجئة عن الحصول على أغذية مغذية كافية عن طريق أسواقهم المعتادة. وقد دفعت هذه الأزمة بلداناً كثيرة إلى طلب المساعدة في تحديد الاستجابات المناسبة، وطلبت من **البرنامج** زيادة عملياته ومواءمتها مع البيئات الحضرية. وبعد ذلك، تأثرت مناطق حضرية حول العالم بسلسلة من الكوارث الطبيعية، بدأت بزلزال هايتي في عام 2010، وأعقبه إعصار الفلبين في عام 2013، وزلزال نيبال وإكوادور في عامي 2015 و2016 على التوالي. وكانت لمرض فيروس الإيبولا غرب أفريقيا في عامي 2014 و2015 أبعاد حضرية قوية. وكان **البرنامج** في صدارة استجابة المجتمع الدولي لجميع هذه الأحداث المأساوية.

7- وفي الوقت نفسه، واجه **البرنامج** أعداداً متزايدة من المشردين بصورة قسرية الذين يلتمسون اللجوء إلى مناطق حضرية. واستجابة لأزمة اللاجئين السوريين كانت هذه المنظمة تُنفذ لعدة سنوات برامج حضرية واسعة النطاق في بلدان مثل تركيا، ولبنان، والأردن.[7] وكان يتعيَّن على هذه المنظمة تلبية احتياجات المشردين داخلياً في بلدان كثيرة، بما في ذلك أفغانستان، ونيجيريا، وجنوب السودان. وعلاوة على ذلك، قدَّم **البرنامج** مساعدة لسكان مناطق حضرية تأثرت مباشرة بالنزاع والعنف. وعن طريق عمل **البرنامج** في بلدان متأثرة بالنزاع، مثل العراق، والجمهورية العربية السورية، واليمن، فقد كان يتعيَّن عليه إيجاد طرق جديدة للوصول إلى السكان الموجودين في مراكز حضرية محاصرة، والعمل عبر الحدود التي تخترق المدن.

8- وتشير هذه التجربة إلى أن هناك حاجة واضحة ومتزايدة لقيام وكالات مثل **البرنامج** بالتدخل في بيئات حضرية، وفي مواقف تجد فيها البلدان والمدن نفسها في خضم أزمات كبيرة.[8] ونظراً لأن كثيراً من هذه الأزمات ستكون ممتدة، فسوف تحتاج

---

[6] تُقدِّر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن أكثر من 60 في المائة من اللاجئين في العالم يعيشون حالياً في بيئات حضرية.

[7] في فبراير/شباط 2017، ساعد **البرنامج** نحو 1.9 مليون لاجئ في لبنان، والأردن، وتركيا، والعراق، ومصر، وكان 1.7 مليون منهم يعيشون "خارج المخيمات" ويعيش معظمهم في بيئات حضرية.

[8] لضمان استنارة تصميم هذه السياسة بخبرة **البرنامج** السابقة في العمل في مناطق حضرية، بدأت هذه المنظمة مؤخراً تحليلاً تجميعياً لجميع تقييمات عمليات **البرنامج** السابقة في بيئات حضرية.

إجراءات **البرنامج** أيضــاً إلى التآزر مع جهود التنمية الطويلة الأجل ودعمها. وتؤكد التجربة أيضــاً أن هناك مَواطن ضــعف خطيرة وكامنة في مناطق حضرية يلزم التصدي لها عن طريق استثمارات استراتيجية طويلة الأجل تتميَّز بملكية وطنية قوية. ونظراً لالتزام **البرنامج** بدعم البلدان في جهودها لتحقيق رؤيتها بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن هذه المنظمة بحاجة إلى تحديد المساهمة التي يمكن أن تقدمها لعلاج مَواطن الضعف هذه، أو على الأقل لضمان أن تُستخدم الموارد بفعالية وتدعم استجابة شاملة من جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

الغرض

9- تُحقق هذه السياسة[9] ثلاثة أغراض. فهي تُمثِّل أولاً وقبل كل شيء، التزام **البرنامج** بزيادة تركيزه على القضايا الحضرية، اســتناداً إلى الاحتياجات المتزايدة، والتي بدونها لن تتمكن هذه المنظمة من الوفاء بولايتها لدعم البلدان من أجل تحقيق رؤيتها والتخطيط لعام 2030، كما جاء في خطة **البرنامج** الاستراتيجية (2017-2021). ولهذا فإن السياسة تُركز على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) والهدف 17 (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف).

10- ثانياً، نظراً لطبيعة أهداف التنمية المستدامة غير القابلة للتجزئة، فإن هذه السياسة توضح كيف أن إحراز تقدم بالنسبة للهدفين 2 و17 يُعد شرطاً ضرورياً لتحقيق أجزاء من الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

11- ثالثاً، وتوضح هذه السياسة كيف أن عمل **البرنامج** في إطار الهدفين 2 و17 سوف يُسهم في تحقيق أجزاء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الأهداف 1، و5، و12، و16.

المبادئ التوجيهية

12- سوف يقوم **البرنامج** بما يلي عند قيامه بالعمل في مناطق حضرية:

أولاً- ***الدخول في شــراكة اســتباقية مع الجهات الفاعلة ذات الصــلة*** – تُشــرف الحكومات المحلية عادة على المناطق الحضرية،[10] بينما توجد سلسلة من الجهات الفاعلة الأخرى التي تتوفّر لديها ثروة من الدراية الحضرية ذات الصلة. ويعتبر القطاع الخاص من بين أصحاب المصلحة الحضريين الرئيسيين. وسوف يتواصل **البرنامج** بصورة استباقية مع هذه الجهات الفاعلة مع العمل على بناء شــراكات تعمل على تعزيز التقدُّم والإســراع بوتيرته نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانياً- ***الوصــول إلى الأبعد بعد الأول*** – توجد في المناطق الحضــرية عادة أعداد كبيرة من الناس الضــعفاء، فضــلاً عن ديناميات اجتماعية - اقتصــادية ومكانية معقدة جداً ومتميعة. وإدراكاً لذلك، ســوف يســتخدم **البرنامج** التحليل الفعال، والاستهداف والتحقق الحازمين من أجل إعطاء الأولوية للأشخاص الأضعف، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

ثالثاً- ***تعزيز القدرات على جميع المســتويات والتنفيذ المباشــر فقط عند الضــرورة*** – تتســم المناطق الحضــرية بإمكانية الوصـــول إليها بســـهولة من جانب الحكومات، ولديها طائفة من المنظمات المحلية ذات الوجود الدائم على الأرض. وسوف يعمل **البرنامج** قدر المستطاع من خلال هذه الهياكل عندما يتضح أنها مثقلة بالأعباء وتطلب الدعم، أو عندما تكون هناك فجوة أخرى واضحة يلزم سدها.[11]

رابعاً- ***بناء التماسك الاجتماعي*** – عادة ما يكون لدى المناطق الحضرية تماسك اجتماعي أضعف مما لدى المناطق الريفية، وغالباً ما تسودها الانقسامات الاجتماعية التي تقوم على أُسس اجتماعية - اقتصادية أو عرقية أو دينية. وسوف يسعى **البرنامج** إلى ضــمان أن تكون جهوده مراعية لظروف النزاع وملتزمة بالمبادئ الإنســانية بينما يدعم قدر المســتطاع عمليات الانتقال إلى التنمية والسلم.

---

[9] سوف تحل هذه السياسة محل سياسة **البرنامج** بشأن انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية (2002).

[10] يمكن الإشارة إلى هذه الحكومات المحلية بطرق مختلفة، في كل بلد. والمصطلحات الأكثر شيوعاً باللغة الإنكليزية هي البلديات والمجالس.

[11] من الأمثلة على ذلك تقديم المساعدة للاجئين الحضريين كجزء من إطار للحماية الدولية الأوسع.

التوجهات الرئيسية للسياسة

13- وفقاً للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021)، سوف يركز عمل **البرنامج** في المناطق الحضرية على ثماني غايات من أهداف التنمية المستدامة، ويوجد أربعة من هذه الغايات في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة و4 غايات أخرى في إطار الهدف 17. وسوف يعتمد **البرنامج** أيضاً على الخطة الحضرية الجديدة لضمان أن تكون عملياته في المناطق الحضرية ضمن السياق الصحيح، وأن تتسق بصورة كاملة مع نُهج وأنشطة الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل في نفس الحيز.

الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)[12]

الحصول على الغذاء (الغاية 2-1)[13]

14- يتم الحصول على الغذاء في المناطق الحضرية بصورة كاملة تقريباً عن طريق مشتريات السوق، وهو ما يعني أن الأمن الغذائي يعتمد بصورة كاملة تقريباً على القوة الشرائية للأسرة. وتوجد لدى فقراء الحضر دخول منخفضة وغير مستقرة، ونتيجة لذلك، فإنهم غالباً ما يناضلون من أجل توفير نظام غذائي آمن وصحي ومغذٍ، وهي حالة يمكنها أن تتفاقم إلى حد كبير عن طريق صدمة اقتصادية كبيرة أو كارثة أخرى. ولمواجهة ذلك، سيدعم **البرنامج** الجهود المبذولة لزيادة الدخول واستقرارها في الأسر الحضرية الأفقر، وبذلك يُحسِّن من فرص الحصول على أغذية صحية. ويمكن أن يتضمن ذلك مساعدة الحكومات لضمان إدراج فقراء الحضر في شبكات الأمان الاجتماعي أو صكوك الحماية الاجتماعية الأخرى المصمَّمة للمدن، بما في ذلك الوجبات المدرسية. وكبديل لذلك، يمكن أن تتضمن المساعدة إقامة شراكة للتدريب على المهارات المهنية أو مع مبادرات لإقامة المشروعات الصغيرة التي تساعد على تمكين أرباب الأسر الحضرية الفقيرة أو تحسين فرص العمالة بالنسبة للشباب المهمَّش.

15- ولاستكمال هذا العمل، سيدعم **البرنامج** الجهود المبذولة لزيادة القدرة على تحمل تكاليف الأغذية وتوافرها في الأحياء المنخفضة الدخل. وقد يتضمن ذلك توفير حوافز سوقية لتجار التجزئة في مجال الأغذية من أجل فتح نوافذ جديدة في المستوطنات غير الرسمية، إما عن طريق ربطهم بشبكات أمان رسمية قائمة على القسائم أو عن طريق توسيع الطلب على منتجاتهم وذلك بتقديم مساعدة موجَّهة إلى الأسر الحضرية الفقيرة في صورة تحويلات قائمة على النقد. وكجزء من هذه الجهود، يمكن أن يستفيد **البرنامج** من خبرته في مجال سلامة الأغذية لدعم تجار التجزئة في جهودهم للامتثال للمعايير الوطنية، وبيع الأغذية المأمونة والمغذية والصحية.

16- وفي الحالات التي تواجه فيها الهياكل الوطنية والمحلية صدمات كبيرة، سيقوم **البرنامج** بسد هذه الفجوة عن طريق التنفيذ المباشر لاستجابات جيدة المعايرة. وفي حالات الكوارث الطبيعية، من المحتمل أن يركز **البرنامج** على الاستجابة بطريقة سريعة، والخروج بأسرع وقت ممكن عن طريق تسليم المسؤولية للسلطات الوطنية أو لشركاء آخرين بطريقة مخططة جيدا. أما في الأزمات الممتدة، فمن المحتمل أن يتضمن عمل **البرنامج** نُهجاً متعددة المراحل تجمع بين المساعدة الإنسانية وتدابير موازية تكميلية بدءاً من مساعدة السكان الضعفاء لكي يصبحوا معتمدين ذاتياً بدرجة أكبر في مجال الأمن الغذائي والتغذية بمرور الوقت.[14] وعند نجاح مثل هذا النهج، فإن هذا سوف يؤدي إلى خفض تدريجي للمساعدة الإنسانية مع التوسع في أنشطة الاعتماد على الذات، وبذلك يتم وضع أساس التنمية الطويلة الأجل.

---

[12] الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة".

[13] الغاية 2-1: "القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرُضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030".

[14] في أوساط اللاجئين، سوف يسترشد النهج بالوثيقة المعنونة "استراتيجية مشتركة بين **البرنامج** ومفوضية شؤون اللاجئين لتحسين الاعتماد على الذات في حالات اللاجئين الممتدة".

وضع نهاية لسوء التغذية (الغاية 2-2)[15]

17- يبدو سوء التغذية أكثر تعقداً في المناطق الحضرية، وكثيراً ما تخفي الإحصاءات ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية بين سكان الحضر. وغالباً ما ينطوي التمدين على تغيير العادات الغذائية (وهو ما يُسمى "التحول الغذائي"، والذي يمكن، إذا ما اقترن بالتفاوت الاجتماعي المتزايد، أن يؤدي إلى عبء ثلاثي يتمثل في نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، وفرط الوزن/السمنة وما يرتبط بذلك من أمراض غير مُعدية. وتتطلب هذه المشكلة المعقدة استراتيجيات تغذوية جيدة التنسيق ومتعددة القطاعات تتصدى للمسببات الغذائية وغير الغذائية لنقص التغذية. وسيحتاج **البرنامج** أيضاً إلى إيجاد طرق مبتكرة من أجل الوصول إلى أولئك الأكثر تعرضاً للمعاناة من شكلين أو أكثر من أشكال سوء التغذية وتقديم المساعدة لهم. ويمكن أن يتضمن ذلك مساعدة الحكومات على ضمان أن تُدرج في شبكات الأمان الاجتماعي الحضري الأساسية الخاصة بها بعض أشكال الدعم الإضافي، أو الربط بين هذه الأشكال من أجل الأسر التي تضم أفراداً من الضعفاء تغذوياً مثل الحوامل والمرضعات، والرُضع، وصغار الأطفال، والمراهقات، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. واعتماداً على سياق وتصميم شبكة الأمان المعنية، فإن هذا يمكن أن يتضمن زيادة مبلغ التحويل القائم على النقد، أو استكمال التحويل القائم على النقد بمنتج تغذوي مخصص، أو ربط شبكة الأمان بخدمات تكميلية أخرى مثل رعاية صحة الأم ورصد نمو الطفل.

18- ويمكن أن يتضمن هذا أيضاً مشاركة مبدئية مع قطاعات تعتمد بدرجة كبيرة على العمالة غير الماهرة للمرأة في سن الإنجاب، مثل صناعة الملابس الجاهزة، بالتعاون مع شركاء، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية. ويهدف مثل هذا العمل إلى تهيئة بيئة تتصدى لحالات الضعف التغذوي للمرأة ومن تعولهم. ويمكن على سبيل المثال دعم الكيانات في مثل هذه القطاعات للقيام بمبادرات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية، تُيسِّر الوصول إلى شبكات أمان مراعية للتغذية، والحصول على رعاية جيدة للطفل بالنسبة للمرأة العاملة ومن تعولهم.

19- وفي الوقت نفسه، سيكون **البرنامج** بحاجة إلى ضمان ألاّ تؤدي المساعدة التي يقدمها إلى المساهمة دون قصد في فرط الوزن والسمنة. وهذا يمكن أن يشمل تحسين الفهم السائد عن بيئة الأغذية الحضرية، وتشكيل سلوك المستهلكين، مثلاً عن طريق توجيه رسائل خاصة لتغيير السلوك، وتراعي الاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بالأطعمة الصحية والنشاط البدني، وضمان تعميمها في البرامج الإنسانية والإنمائية. ويمكن أن تشمل أيضاً أعمالاً في مجال السياسة مع الحكومات والقطاع الخاص عن الإعلان، ووضع العلامات، والتسويق، والتقوية، وتحديد الأسعار. وسوف يلزم أن تستند أي برامج لتحسين التغذية الحضرية إلى تحليل دقيق عن توفر الأغذية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها، فضلاً عن إزالة الحواجز أمام فئات مستهدفة معيَّنة للحصول على أغذية ملائمة.

إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ودخولهم (الغاية 2-3)[16]

20- مع أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ينتجون معظم الأغذية في بلدان الدخل المتوسط، إلا أنهم لا يدمجون بصورة جيدة في سلاسل القيمة الرئيسية التي تتولى إمداد المناطق الحضرية. وهذا يُحد من الحجم العام للسلع التي تتدفق على المناطق الحضرية، ويؤدي بذلك إلى زيادة الأسعار في أسواق المدن. وإدراكاً لهذا التحدي وأهمية تعزيز الروابط بين الريف والحضر، سيُعزز **البرنامج** تعاونه مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) في المناطق الريفية لضمان أن تصبح لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة القدرات المطلوبة لتداول وتجهيز المحاصيل بعد الحصاد، فضلاً عن الوصول إلى المرافق الأساسية للسلع غير المُعبأة وتخزينها ووسائل نقلها. ويمكن **للبرنامج** أيضاً وضع نُظم لزيادة فرص حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على المعلومات السوقية، بما في ذلك عن طريق تكنولوجيا الهواتف النقالة، اعتماداً على مبادرته الخاصة بالشراء من أجل التقدم والتحالف بين المزارع والأسواق.

---

[15] الغاية 2-2: "وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025".

[16] الغاية 2-3: "مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى، والمدخلات والمعارف والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة، وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030".

21- وقد تتاح على مقربة من المحيط الحضري فرص أمام **البرنامج** لمساعدة صغار منتجي الأغذية من أجل الوصول إلى أسواق الأغذية الطازجة مثل الفاكهة والخضروات، والتي تستفيد من سلاسل القيمة الأصغر. ويمكن أن يتضمن ذلك قيام تعاون مع القطاع الخاص لتعزيز الإمداد بالمدخلات، وتحسيس سلاسل التبريد لضمان حصول المنتجين على خدمات مالية مضمونة وملائمة، بما في ذلك القروض والتأمين.

22- وداخل حدود البلدات والمدن، يمكن **للبرنامج** أيضاً مساعدة البلدان على الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة للزراعة الحضرية. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن **للبرنامج**، اعتماداً على عمل معجِّل الابتكار الخاص به، أن يدعم الحكومات المحلية في جهودها لزيادة النماذج المبتكرة مثل الزراعة المائية. وسوف تتضمن مثل هذه الجهود قيام تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ضمن وكالات أخرى.

نُظم الأغذية المستدامة (الغاية 2-4)[17]

23- نتيجة للتمدين، فإن نُظم الأغذية آخذة في التوسع ليس فقط بطريقة سريعة، وإنما أيضاً بطريقة عشوائية إلى حد ما. وإذا اخفقت البلدان في إدارة هذا التوسع بطريقة فعالة، فقد تجد نفسها في مسارات تقودها إلى التنمية غير المستدامة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة وطويلة الأجل على حالة الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة لسكانها الحضريين المتزايدين. ولمواجهة ذلك، سوف يدعم **البرنامج** جهود البلدان لضمان أن تتوسع أسواق الأغذية الحضرية بطريقة مستدامة من الناحية البيئية.

24- وقد ينطوي ذلك في جانب منه على عمل لتحسين إدارة الموارد الطبيعية في أحزمة الإنتاج الرئيسية، والتي يمكن أن يدعمها **البرنامج** عن طريق أنشطة تقديم المساعدة الغذائية من أجل إنشاء الأصول. ويمكن أن ينطوي أيضاً على جهود لتعظيم سلاسل إمداد الأغذية. وقد يتطلب هذا استثمارات استراتيجية في الأقسام "الوسطى" الحاسمة من سلاسل القيمة الغذائية، والتي يبدو أنها تتركز في البلدات والمدن الصغيرة والمتوسطة، حيث يُحتمل حدوث معظم النمو السكاني الحضري الإضافي.[18] ويمكن أن يدعم **البرنامج** هذا النوع من العمل عن طريق التعاون الوثيق مع القطاع الخاص لتحسين البنية التحتية الحرجة مثل مرافق الطحن والتجهيز والتخزين.

25- وفي الوقت نفسه، ستحتاج البلدان أيضاً إلى التصدي لممارسات الاستهلاك غير المستدامة المتزايدة لسكانها الحضريين المتزايدين، بما في ذلك فيما يتعلق بالحجم الكبير من الأغذية التي تذهب عادة إلى النفايات. ويمكن **للبرنامج** مساعدة البلدان على إيجاد طرق مبتكرة لإعادة استغلال الأغذية التي لم تعد صالحة تجارياً وإن كانت لا تزال صالحة للاستهلاك الأدمي. ويمكن تشجيع النظم الغذائية المستدامة عن طريق توجيه رسائل لتغيير السلوك الاجتماعي مرتبطة بالاستدامة البيئية.

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)[19]

تعزيز القدرات (الغاية 17-9)[20]

26- يلزم تحسين القدرات المطلوبة من أجل التصدي للجوع وسوء التغذية في المناطق الحضرية بدرجة كبيرة في بلدان كثيرة. ولا تتوفَّر لمقرري السياسات دائماً المعلومات التي يحتاجونها لتحديد الخيارات المستنيرة. وربما لا يعرفون أيضاً كيفية تطبيق استراتيجيات معيَّنة في سياقات حضرية، بينما لا يتم تمكين الجهات الفاعلة الرئيسية على المستوى المحلي والسكان المتأثرين بما فيه الكفاية، وسوف يساعد **البرنامج** الحكومات على المستوى الوطني وعلى مستوى المدن لبناء نُظم تمكنها من فهم حالة الأمن الغذائي والتغذية بشكل أفضل، ورصدها بصورة مستمرة في المناطق الحضرية، عن طريق تقديم صورة مصنَّفة حسب نوع الجنس والعمر (عن النساء والرجال والبنات والأولاد). وسوف يستفيد ذلك من خبرة **البرنامج** في مجال تحليل مَواطن

[17] الغاية 2-4: "ضمان وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وتُعزز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتُحسِّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030".

[18] نفس الحاشية 2.

[19] الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة: "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

[20] الغاية 17-9: "تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدَّد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعان الثلاثي".

الضعف ورسم معالمه،[21]، "وأداة سد الفجوة الغذائية".[22] ويمكن أن ينطوي على إقامة تعاون مع مؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحوث الأخرى على المستوى القطري، واستخدام تكنولوجيات جديدة من قبيل "البيانات الضخمة" والتصوير بالسواتل.

27- وسوف يدعم **البرنامج** أيضاً الحكومات الوطنية والمحلية في جهودها لتعزيز نُظم توفير الحماية الاجتماعية عن طريق تعزيز عمليات التنفيذ الأساسية مثل تسجيل الهوية، والمدفوعات، وإدارة المعلومات، والرصد والتقييم. وسوف يغتنم **البرنامج** فرص العمل مع الجهات الفاعلة في مجال إدارة الكوارث على المستويين الوطني والمحلي لتحسين الحد من أخطار الكوارث، والتأهب للصدمات من قبيل الزلازل الكبرى. ويمكن استكمال ذلك بجهود لتعزيز استجابة البرامج الوطنية والبلدية للصدمات، بما في ذلك عن طريق ربطها بنُظم التمويل والتأمين الخاصة بأخطار الكوارث، والتي تتضمن تقديم مدفوعات عاجلة في حالة الصدمات.

28- وتمشياً مع نهج المجتمع الشامل، سوف يتوسَّع **البرنامج** في جهوده الخاصة بتعزيز القدرات لتشمل المجتمع المدني. ويمكن أن ينطوي ذلك على جهود موجَّهة لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية على المستوى المحلي، مثل المنظمات الشعبية وغير الحكومية ورابطات سكان الأحياء الفقيرة. وحيثما تكون هناك فجوات، يمكن أن يساهم **البرنامج** في المبادرات التشاركية للارتقاء بالأحياء الفقيرة. وعلاوة على ذلك، فإنه سوف يتخذ ترتيبات احتياطية استباقية مع الجهات الفاعلة المحلية نظراً للدور الحاسم الذي تقوم به بوصفها أول من يستجيب للأزمات الحضرية. وبالتوازي مع ذلك، سوف يعمل **البرنامج** على تعزيز دور الجهات الفاعلة الحاسمة في القطاع الخاص مثل المخابز ومحلات السوبر ماركت.

اتساق السياسات (الغاية 17-14)[23]

29- دأبت البلدان على اعتبار انعدام الأمن الغذائي قضية ريفية في المقام الأول تهم القطاع الزراعي. وفي الوقت نفسه، كان الحضريون يركزون عادة على أمور تتعلق بالمأوى، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة. ونتيجة لذلك، أصبح تحدي الجوع وسوء التغذية في المناطق الحضرية يميل إلى الوقوع في الفجوات بين مختلف أدوات السياسة العامة والولايات المؤسسية. وسوف يدعم **البرنامج** البلدان في سعيها لسد هذه الفجوات عن طريق تسخير قدرته على الدعوة إلى إنشاء ودعم المنتديات والعمليات التي تشمل جميع أصحاب المصلحة. ويمكن أن يعني هذا ضمان توجيه الدعوة إلى جميع أصحاب المصلحة الحضريين للمشاركة في العمل التحليلي الرئيسي الذي يقوده **البرنامج** فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، مثل التحليل الشامل للأمن الغذائي ومَواطن الضعف ومبادرة "سد الفجوة التغذوية".

30- وبنفس الطريقة، فإن هذا سوف يعني ضمان مشاركة وكالات وخبراء الأمن الغذائي والتغذية بصورة أكثر استباقية في الحوار بشأن السياسات عن القضايا الحضرية، بما في ذلك عن طريق المساهمة في صياغة سياسات حضرية وطنية بالتعاون الوثيق مع موئل الأمم المتحدة ووكالات أخرى تتخذ من روما مقراً لها، وإجراء مناقشات على نطاق المنظومة بشأن كيفية تلبية الاحتياجات الإنسانية على أفضل وجه في المناطق الحضرية. وحيثما توجد الفجوات، يمكن أن يقدِّم **البرنامج** دعماً إضافياً للبلديات من أجل تعزيز التناسق العام بين صكوكها وتدخلاتها المختلفة على أرض الواقع. ويمكن أن يشمل هذا تقديم الدعم لتحليل المواقف ووضع نُهج شاملة ومتعددة القطاعات، مثلاً عن طريق تطوير أداة برمجة سُبل كسب العيش الموسمي التي تولى **البرنامج** تطويعها.

حشد موارد متنوعة (الغاية 17-3)[24]

31- سوف يحتاج الأمر إلى المزيد من الاستثمار المالي إذا أريد للبلدان أن تنجح في جهودها من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية. ويمكن أن يتحقق هذا بصورة جزئية عن طريق دعم البلدان في جهودها

---

[21] يحرز **البرنامج** بالفعل تقدماً في تطويع منهجياته وأدواته الموسمية لتلائم السياق الحضري، كجزء من مبادرة "التكيُّف مع عالم حضري".

[22] تهدف مبادرة "سد فجوة التغذية" إلى تعزيز التحليلات، وبناء التوافق، وتحسين صنع القرار من أجل تحسين المدخول التغذوي بين السكان.

[23] الغاية 17-14: "تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

[24] الغاية 17-3: "حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية".

للحصول على دعم مالي جديد عن طريق المؤسسات المالية العامة. وسوف يساعد **البرنامج** هذه البلدان من أجل الحصول على الدعم المالي اللازم لسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها، بما في ذلك من مؤسسات مالية دولية ومصادر أخرى من قبيل "الصندوق الأخضر للمناخ"، الذي يمكنه دعم تنفيذ تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ على المستويين الوطني والمحلي.[25]

32- ونظراً لمحدودية الموارد المتاحة على شكل مساعدة إنمائية رسمية، إلا أن مثل هذه الجهود ستكون بحاجة أيضاً إلى الاستفادة من الموارد الأكبر نسبياً الموجودة تحت تصرف القطاع الخاص. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف يتعاون **البرنامج** أيضاً مع كيانات القطاع الخاص سعياً لإيجاد تواؤم أفضل بين أهداف السياسة العامة ومصالح شركات القطاع الخاص. ويمكن أن ينطوي هذا على إقامة تعاون مع قطاع التأمين من أجل وضع صكوك تعمل على تعزيز الصمود أمام الكوارث الطبيعية في المناطق الحضرية. وسوف يعتمد مثل هذا العمل على العلاقات التي أقامها **البرنامج** بنجاح مع قطاع التأمين بموجب مخططات جزئية وكلية للتأمين في إطار مبادرة الصمود الريفي (R4) والتغطية التأمينية المطابقة لدى وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر (ARC Replica). وقد ينطوي ذلك أيضاً على تسخير علاقات **البرنامج** الواسعة مع مقدمي الخدمات المالية لتزويد سكان الحضر الضعفاء بالتدريب على المبادئ الأساسية للشؤون المالية أو العمل مع قطاع تكنولوجيا المعلومات لوضع نماذج تدريبية في مجال المهارات الرقمية التي تلائم اللاجئين الحضريين.

تعزيز الشراكة العالمية (الغاية 17-16)[26]

33- لدى العمل مع البلدان لإحراز تقدم في التزاماتها بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المناطق الحضرية، سيكون على **البرنامج** أن يعمل عن طريق شراكات معزَّزة. وهذا قد يشمل العمل على تشجيع تقاسم المعرفة وأفضل الممارسات بين الحكومات الوطنية وخدمات المدن، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين المدن، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، سوف يتعاون **البرنامج** مع جهات فاعلة أخرى في منظومة العمل الإنساني بغية تحسين جودة الاستجابة لحالات الطوارئ في بيئات حضرية، بما في ذلك عن طريق الفريق المرجعي المعني بمواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمن الغذائي العالمي، والفريق العامل المعني بسُبل كسب العيش في بيئات حضرية، والتحالف العالمي لمواجهة الأزمات الحضرية.

34- وبناءً على كفاءة **البرنامج** الأساسية في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وإدارة الهوية الرقمية، والتحويلات القائمة على النقد، فباستطاعته تقديم مساهمة كبيرة في مجال البرمجة المتعددة القطاعات، ويمكنه أيضاً استخدام قدراته على وضع برامج مشاركة للتنفيذ، بما في ذلك من أجل تقديم المساعدة النقدية المتعددة الأغراض.

المساهمة في الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

35- يكفل الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة – وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة – أن تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تركيزاً على القضايا والمناطق الحضرية. وقد تم اختيار الشمول كأولوية رئيسية، نظراً لأنه يُحتمل وجود ما يصل إلى ثلاثة مليارات من الفقراء الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بحلول عام 2025 بدون حيازة ودون الحصول على الخدمات الأساسية الرئيسية. ويميل سكان الأحياء الفقيرة إلى الاعتماد بشكل كبير على نُظم الأغذية غير الرسمية مثل الباعة الجائلين، كما يعتمدون على سُبل كسب العيش غير الرسمية مثل العمالة اليومية غير الماهرة والأعمال المنزلية. ولتعقيد الأمور أكثر من ذلك، توجد في الأحياء الفقيرة غالباً هياكل حكومية غير رسمية، فضلاً عن مستويات عالية نسبياً من جرائم العنف.

36- ويعتبر الصمود من الأمور الحاسمة أيضاً، نظراً لأن كثيراً من الأحياء الفقيرة توجد في بيئات معرَّضة بدرجة كبيرة لأخطار طبيعية مثل الفيضانات والانهيالات الأرضية. وتعتبر الاستدامة أحد الشواغل الرئيسية، بسبب ظاهرة الزحف الحضري

---

[25] يعتبر **البرنامج** كياناً معتمداً من كيانات الصندوق الأخضر للمناخ.

[26] الغاية 17-16: "تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية".

وأثاره البيئية السلبية على امتداد كامل المناطق الحضرية الريفية. ويتضمَّن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة غايات تعتمد على إحراز تقدم في الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة كما ذُكر آنفا. وترد هذه الغايات أدناه.

الغاية 11-1[27]

37- إن ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة سوف يتطلب في معظم السياقات أن تتاح لفقراء الحضر نفس الفرصة للحصول على شبكات أمان اجتماعي أساسية ملائمة. وسوف يدعم **البرنامج** ذلك عن طريق أنشطته في إطار الغاية 2-1 من أهداف التنمية المستدامة.

الغاية 11-5[28]

38- سوف يتطلب التقليل من الحرمان الإنساني والخسائر الاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية في بعض المواقف استجابات فعَّالة لحالات الطوارئ، فضلاً عن جهود طويلة الأجل للحد من أخطار الكوارث. وسوف يساهم **البرنامج** في ذلك عن طريق أنشطته في إطار الغايات 2-1، و17-3، و17-9، و17-16.

الغاية 11-6[29]

39- لا يمكن تخفيض الأثر البيئي العام للمدن بدرجة كبيرة إلاّ إذا أمكن إحراز تقدم في تخفيض النسبة الكبيرة من الأغذية التي تذهب إلى النفايات. وسوف يساهم عمل **البرنامج** في تحقيق هذا الهدف في إطار الغاية 2-4 من أهداف التنمية المستدامة.

الغاية 11-ألف من أهداف التنمية المستدامة[30]

40- لا يمكن إيجاد روابط إيجابية اقتصادية واجتماعية وبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية إلاّ عن طريق وضع نُظم غذائية أكثر استدامة تمتد من بوابة المزرعة حتى المائدة. وسوف يساهم عمل **البرنامج** في ذلك في إطار الغاية 2-4.

الغاية 11- باء من أهداف التنمية المستدامة[31]

41- سوف يتطلب التكيُّف مع تغيُّر المناخ وإدارة أخطار الكوارث في سياق التمدين السريع بذل جهود لتخفيض البصمة البيئية للمدن، وتعزيز تخطيط إدارة الكوارث على جميع المستويات. وسوف يساهم **البرنامج** في ذلك عن طريق عمله في إطار الغايات 2-4 و17-3 و17-9.

المساهمات الإضافية في أهداف التنمية المستدامة الأخرى

42- مع أن عمل **البرنامج** في المناطق الحضرية سيركز على الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة، في معرض إسهامه في الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، فستكون له حتماً بعض الآثار الإيجابية وغير المباشرة على أجزاء أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الأهداف 1 و12 و16 من أهداف التنمية المستدامة.

---

[27] الغاية 11-1: "ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030".

[28] الغاية 11-5: "التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق تخفيض بنسبة كبيرة في الخسائر الاقتصادية المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030".

[29] الغاية 11-6: "الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030".

[30] الغاية 11-ألف: "دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية".

[31] الغاية 11-باء: "العمل، بحلول عام 2020، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030".

الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)[32]

43- سوف يساهم **البرنامج** في الغايات 1-2، و1-4، و1-باء عن طريق الدعم الذي يقدمه للحكومات من أجل زيادة تغطية شبكات الأمان وصكوك الحماية الاجتماعية الأخرى في المناطق الحضرية، والذي سوف يساعد على التصدي لفقر الدخل مع زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلاوة على ذلك، سوف يساعد **البرنامج** في تحقيق الغاية 1-5 عن طريق العمل الذي يقوم به لتعزيز تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ وتوفير التأمين ضد الصدمات المناخية.

الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات)[33]

44- سوف يساهم **البرنامج** في الغاية 5-1 عن طريق إدراج الاعتبارات الجنسانية عند تصميم وتنفيذ برامجه في المناطق الحضرية. وفي بعض السياقات، قد يساهم **البرنامج** أيضاً في الغاية 5-3 عن طريق دعم الحكومات عند تقديم وجبات مدرسية للبنات والأولاد المحرومين الذين بلغوا سن التعليم الإلزامي. وبالإضافة إلى ذلك، قد يساعد **البرنامج** في تحقيق الغاية 5-ألف عن طريق عمله على تشجيع الإدماج المالي بين نساء الحضر المهمشات.

الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)[34]

45- سوف يُسهم **البرنامج** في الغاية 12-2 عن طريق العمل الذي يقوم به في المناطق الريفية بشأن إدارة الموارد الطبيعية، والذي يعتبر حاسماً لضمان ألاّ يؤدي التوسع في أسواق الأغذية الحضرية إلى تفاقم الآثار البيئية. وعلاوة على ذلك، سوف يساعد **البرنامج** على تحقيق الغاية 12-3 من خلال عمله الرامي إلى تقليل نفايات الأغذية في البلدات والمدن.

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية)[35]

46- سوف يساهم **البرنامج** في الغاية 16-1 عن طريق دعم البلدان في جهودها من أجل التصدي لصدمات أسعار الأغذية بصورة أكثر فعالية، وهو ما يُعد ضرورياً من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في المناطق الحضرية. وقد يساعد **البرنامج** أيضاً في تحقيق الغاية 16-9 عن طريق مساعدة الحكومات على التوسع في نُظمها الخاصة بإدارة الهوية وتحسينها بالنسبة للسكان الحضريين الضعفاء، بمن فيهم المشردون.

وسائل التنفيذ

47- مع أن هذه السياسة تُعالج مسائل جوهرية تتعلق بدور **البرنامج** في المناطق الحضرية، إلاّ أنها لا تُنبئ بأي تحول رئيسي في الولاية الأساسية **للبرنامج** ولا إطلاق مجموعة كبيرة وجديدة من الأعمال. ونتيجة لذلك، فإنه ينبغي أن يتسنى تنفيذ هذه السياسة بطريقة تتسق بصورة كاملة مع خارطة الطريق المتكاملة، وتقديم استثمارات إضافية هامشية فقط.

48- وستكون الوسائل الرئيسية التي تمكِّن **البرنامج** من تنفيذ هذه السياسة كما يلي:

- *الحوار بشأن السياسات* – سوف يساهم **البرنامج** في استعراضات استراتيجية وطنية للقضاء على الجوع، وصياغة سياسات حضرية وطنية وغير ذلك من العمليات الرئيسية، بغية ضمان أن تضع في اعتبارها تزايد تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، وكيفية التصدي لها. وحيثما توجد فجوات في المعارف، فإن **البرنامج** سوف يساعد في تعزيز قاعدة الأدلة عن طريق العمل التحليلي.

---

[32] الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة: "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

[33] الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".

[34] الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".

[35] الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

- *التخطيط الاستراتيجي القطري* – سوف يتبنى **البرنامج** نهجاً استراتيجياً تجاه القضايا الحضرية على المستوى القطري، ويهيئ نفسه بأنسب الطرق، سواءً عن طريق التركيز على تعزيز قدرة المستجيبين الأوائل المحتملين أو عن طريق تشجيع تقاسم الخبرات بين الحكومات الوطنية وحكومة المدن من جميع أنحاء العالم.
- *الاستجابة للأزمات* – سيُقدِّم **البرنامج** استثمارات لضمان أن يكون أفضل تجهيزاً من أجل الاستجابة للأزمات الرئيسية في المناطق الحضرية، كلما كانت قدرتها الوطنية متخمة وتوجد فجوة واضحة أخرى يتعيَّن سدها. وهذا سيتطلب تدابير لتطويع بعض النُهج والأدوات التقليدية الخاصة **بالبرنامج** من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ المتوقعة، مع وضع السياقات الريفية في الاعتبار، فضلاً عن تدريب الموظفين على السياق الحضري.

الشراكات

49- لضمان التنفيذ الناجح لهذه السياسة، سيبذُل **البرنامج** جهوداً متسقة لإقامة شراكات من النوع الصحيح. ومن بين الأولويات، سيُحدِّد **البرنامج** فرص الشراكة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن طريق استطلاع كيف يستكمل عمل كل وكالة العمل الذي تقوم به الوكالة الأخرى، وكيف تتمكَّن الوكالتان من تحقيق نتائج جماعية على المستويين الوطني والمحلي في بلدان وسياقات مختلفة.

50- وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستفيد **البرنامج** من شراكاته القائمة مع جهات فاعلة رئيسية أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ضمن منظمات أخرى. وسوف يستفيد **البرنامج** أيضاً من مشاركته مع شبكة توسيع نطاق أعمال التغذية.

51- ومن خلال فريق صغير من الموظفين المتفانين في شُعبة السياسات والبرامج، وبالتشاور مع شُعبة التغذية، سوف يُكثِّف **البرنامج** أيضاً مشاركته الإيجابية في المنتديات ذات الصلة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمن الغذائي العالمي، والتحالف العالمي من أجل الأزمات الحضرية. وسيكون الفريق نفسه مسؤولاً عن تقديم الدعم التقني بشأن تصميم برامج حضرية للزملاء العاملين في الميدان عند الطلب.